تحليل مؤشرات كفاءة الانفاق العام على التعليم لعينة مختارة من الجامعات العراقية للمدة (2018-2023)

م.د. علا علي عباس

ا.م.د. مهند خليفة عبيد

جامعة الفلوجة - كلية الإدارة والاقتصاد

ECONOMICS AND ADMINISTRATIVE STUDIES JOURNAL (EASJ)
EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/5.1.2026.12

تحليل مؤشرات كفاءة الانفاق العام على التعليم لعينة مختارة من الجامعات العراقية للمدة (2018-2023)

Analysis of Public Spending Efficiency Indicators for Education in a Selected Sample of Iraqi Universities For the period (2018-2023)

م.د. علا علي عباس*
ا.م.د. مهند خليفة عبيد
جامعة الفلوجة - كلية الإدارة والاقتصاد

Assistant Teacher Dr. Alaa Ali Abbas*
Assistant Prof. Dr Muhannad Khalifa Obaid
University of Fallujah - College of Administration and Economics

تاريخ الاستلام: 2025/04/24 تاريخ القبول: 2025/05/20 تاريخ النشر: 2026/03/01
Published: 01/03/2026 Accepted: 20/05/2025 Received: 24/04/2025

المستخلص:

يهدف البحث إلى تحليل هيكل الإنفاق العام على التعليم الجامعي في العراق خلال مدة البحث، وقياس مدى كفاءة مؤشرات الإنفاق العام من حيث العائد الأكاديمي والمجتمعي، تشخيص التحديات التي تواجه إدارة الإنفاق التعليمي في الجامعات العراقية. وتكمن أهمية البحث تحليل في تسليط الضوء على واقع الإنفاق العام على التعليم الجامعي في العراق ومدى كفاءته، والمساهمة في تشخيص أوجه القصور والهدر المالي داخل الجامعات العراقية، وتتمثل مشكلة البحث في الإجابة على التساؤل الآتي: هل يتمتع الإنفاق العام على التعليم في الجامعات العراقية بالكفاءة الكافية لتحقيق نتائج فعّالة في تطوير التعليم الجامعي؟ وتوصل البحث إلى انخفاض الانفاق على التعليم في العراق مقارنة بمستوى التخصيصات الموجه للتعليم الجامعي في دول العالم النامية والمتقدمة كما شهد نسب التخصيص بين الجامعات العراقية تفاوت ملحوظ إذا استحوذت الجامعة المستنصرية على المرتبة الأولى تليها جامعة تكريت وحصلت جامعة ديالى على اقل نسبة من التخصيصات، ويوصي البحث بضرورة توفير التمويل الكافي لتلبية متطلبات التعليم العالي، وذلك من خلال تنويع مصادر الإيرادات العامة، لاسيما عبر إصلاح النظام الضريبي، وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية كمصدر رئيسي للإنفاق على التعليم، مع مراعاة توجيه الموارد بشكل عادل نحو المحافظات والفئات الأكثر حاجة.

الكلمات المفتاحية: مؤشرات الانفاق العام، الكفاءة، الجامعات العراقية.

Abstract

The research aims to analyze the structure of public spending on university education in Iraq during the research period, measure the efficiency of public spending indicators in terms of academic and societal returns, and identify the challenges facing educational spending management in Iraqi universities. The importance of the analytical research lies in shedding light on the reality of public spending on university education in Iraq and its efficiency, and contributing to the diagnosis of shortcomings and financial waste within Iraqi universities. The research problem is represented by answering the following question: Is public spending on education in Iraqi universities efficient enough to achieve effective results in developing university education? The research found that spending on education in Iraq is low

*Corresponding Author: Alaa Ali Abbas

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.1.2026.12

compared to the level of allocations directed to university education in developing and developed countries. The allocation rates among Iraqi universities also witnessed a noticeable disparity, with Al-Mustansiriya University taking first place, followed by Tikrit University, while Diyala University received the lowest percentage of allocations. The research recommends the need to provide sufficient funding to meet the requirements of higher education by diversifying sources of public revenue, particularly through reforming the tax system and reducing reliance on oil revenues as the primary source of spending on education, while ensuring that resources are allocated fairly to the governorates and groups most in need.

Keywords: Indicators of public spending, efficiency, Iraqi universities.

مقدمة:

يعد التعليم العالي أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة في أي مجتمع، إذ تسهم الجامعات في إعداد الكوادر البشرية المؤهلة وتطوير البحث العلمي وتعزيز الابتكار. وفي العراق، يمثل الإنفاق العام على التعليم الجامعي أداة رئيسية تستخدمها الدولة لدعم هذا القطاع الحيوي. ومع ذلك، فإن حجم الإنفاق وحده لا يُعد مؤشراً كافياً على فعالية الأداء أو جودة المخرجات، مما يفرض ضرورة التوجه نحو تحليل كفاءة مؤشرات هذا الإنفاق والتساؤل حول مدى مساهمته الفعلية في تحقيق الأهداف التعليمية والاقتصادية المنشودة، يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل كفاءة الإنفاق العام على التعليم في الجامعات العراقية من خلال مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والتعليمية، مع التركيز على مدى فاعلية تخصيص الموارد وأثرها في تحسين نوعية التعليم العالي. كما يسعى البحث إلى تسليط الضوء على التحديات التي تعيق الاستخدام الأمثل للإنفاق العام، واقتراح حلول عملية لتعزيز كفاءته، بما يواكب متطلبات التنمية في العراق.

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في الآتي:

تتمثل أهمية هذا الموضوع في أنه يسلط الضوء على كفاءة الإنفاق العام على التعليم في الجامعات العراقية، في ظل التحديات المالية التي يواجهها العراق. فبدلاً من التركيز على حجم الإنفاق فقط، يسعى البحث إلى تقييم مدى فاعلية هذا الإنفاق في تحقيق الأهداف التعليمية، والكشف عن مواطن الهدر أو ضعف الكفاءة. كما يسهم في تقديم مؤشرات كمية تدعم صناع القرار في تحسين تخصيص الموارد، وتحسين كفاءة الانفاق الحكومي بما يحقق أفضل عائد تعليمي وتنموي.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في الآتي: ان الإنفاق العام على التعليم في الجامعات العراقية يتسم بضعف الكفاءة الكافية لتحقيق نتائج فعّالة في تطوير التعليم الجامعي.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمستوى كفاءة الإنفاق العام على التعليم في تحسين مخرجات الأداء الأكاديمي والإداري في عينة مختارة من الجامعات العراقية.

هداف البحث

ركز البحث على تحقيق الاتي:

1. تحليل هيكل الإنفاق العام على التعليم الجامعي في العراق خلال فترة زمنية محددة.
2. قياس مدى كفاءة مؤشرات الإنفاق العام من حيث العائد الأكاديمي والمجتمعي.
3. تشخيص التحديات التي تواجه إدارة الإنفاق التعليمي في الجامعات العراقية.
4. المساهمة في بناء قاعدة معرفية تساعد في تقييم السياسات التعليمية الحالية وقياس أثر الإنفاق العام على جودة التعليم العالي في العراق.

منهج البحث:

من اجل تحقيق أهداف البحث واختبار فرضيته فقد استخدم هذا البحث أسلوب الجمع بين الأساليب التحليلية الوصفية المبنية على الاستدلال الاستنباطي في إطار النظرية الاقتصادية والابحاث السابقة مع الاستعانة بالمنهج الكمي من خلال تحليل البيانات الإحصائية.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.1.2026.12

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث الى مبحثين مسبوقة بالمقدمة، تناول المبحث الأول الإطار النظري والمفاهيمي لكفاءة الإنفاق في التعليم العالي في العراق، اما المبحث الثاني فقد تضمن واقع وتحليل كفاءة الإنفاق على الجامعات العراقية.

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لكفاءة الإنفاق في التعليم العالي في العراق

المطلب الاول: كفاءة الانفاق على التعليم

يكتسب موضوع رفع كفاءة الإنفاق العام أهمية متزايدة في الأوساط الأكاديمية والمجتمعية، نظرًا لجملة من العوامل المرتبطة بضرورة ضبط السياسات الاقتصادية الكلية، وتحقيق الانضباط المالي، إلى جانب صدور تشريعات جديدة تعزز من شفافية المالية العامة. وفي ضوء ذلك، تتزايد الضغوط على القطاع العام لتحسين جودة الإدارة المالية وتعزيز فاعلية استخدام الموارد العامة.

اولًا: مفهوم الكفاءة

يُبنى مفهوم الكفاءة في جوهره على تحليل العلاقة بين المدخلات والمخرجات، إذ تتمثل الكفاءة في تحقيق التوازن الأمثل بين الاستخدام الفعّال للمدخلات واعتماد أفضل الأساليب الإنتاجية بهدف الوصول إلى أعلى قدر ممكن من المخرجات. وبمعنى آخر، تُعبّر الكفاءة عن القدرة على إنجاز المهام بالشكل الصحيح، وتقليل نسبة المدخلات إلى المخرجات، بما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ويُعد الاقتصادي فاريل (Farrell) من أوائل من تناولوا مفهوم الكفاءة بشكل علمي، حيث عرّفها بأنها قدرة الوحدة الإنتاجية على تحقيق أكبر قدر ممكن من المخرجات ضمن حدود المدخلات المتاحة. فالكفاءة، وفقًا له، تُعد مؤشرًا لمدى قدرة الوحدة الاقتصادية على استغلال مواردها بأفضل شكل ممكن، وتعظيم مخرجاتها، وتقليل تكاليفها، أي أنها تعكس مدى النجاح في تحويل المدخلات إلى مخرجات بأقل جهد وكلفة من خلال تقليص نسب الهدر.

وعليه، فإن بلوغ نسبة كفاءة مقدارها (1) يشير إلى تحقيق الكفاءة المثلى، حيث تتساوى المخرجات الفعلية مع المخرجات الممكنة لنفس كمية المدخلات، مما يعني الاستخدام الأمثل للموارد. أما إذا كانت النسبة أقل من (1)، فهذا يدل على وجود خلل أو قصور في استغلال الموارد وعدم تحقيق الكفاءة المطلوبة، ومن خلال التعريفات السابقة، يتضح أن الكفاءة تُجسّد قدرة الوحدات الإنتاجية على توظيف مواردها بالشكل الأمثل، من خلال المزج الفعّال بين عوامل الإنتاج لتحقيق أكبر قدر ممكن من المخرجات باستخدام أقل التكاليف والموارد الممكنة.(**Farrell, 1957: 254**)،

يرتكز مفهوم الكفاءة في الاساس على دراسة وتحليل العلاقة بين المدخلات والمخرجات، اذ تتمثل الكفاءة

ثانيا: خصائص الكفاءة: من أبرز خصائص الكفاءة ما يأتي: **(الامين،2013: 3-4)**

1. **الكفاءة ذات اهداف محددة:** تهدف الكفاءة دائماً إلى تحقيق غاية أو هدف محدد عن طريق استثمار مختلف المعارف للوصول إلى تلك الغاية بنحو كامل.
2. **الكفاءة مكتسبة:** يتم اكتسابها من خلال التدريب والتأهيل، أي أنها لا تولد مع الإنسان.
3. **الكفاءة مدركة:** يسهم إدراك الكفاءة في الإفادة منها والحفاظ عليها وتطويرها بينما يؤدي عدم إدراكها الى خسارة المنفعة المتوقعة منها.
4. **الكفاءة ذات تشغيل ميكانيكي:** تعتمد الكفاءة كلياً على التفاعل بين كل مكوناتها وعناصرها المختلفة والمتعددة ضمن ابعادها، كالمعارف السلوكية والعملية وغيرها من المعارف التي يتم الحصول عليها خلال الزمن.
5. **الكفاءة من الأصول غير الملموسة:** فالكفاءة لا يمكن رؤيتها، ولا لمسها؛ ولكن من الممكن ملاحظتها من خلال نتائجها في مختلف الأنشطة وتحليل النتائج والوسائل المستخدمة لتحقيق تلك النتائج.
6. **الكفاءة متقادمة:** أي إن عدم توظيف الكفاءة واهمالها لفترات طويلة يؤدي الى تقادمها، وتلاشيها بمرور الزمن.

ثالثًا: أبعاد الكفاءة

من خلال المفاهيم والتعاريف السابقة يمكن القول ان الكفاءة، هي توليفة من ثلاث مكونات رئيسة، وهي: **(الامين ،2013: 4-6)**

1. المعرفة: وتعرف بأنّها مجموعة المعلومات المدمجة ضمن إطار مرجعي تجعل المنشأة تقود أنشطتها للعمل بحدود الإطار الخاص، وهي مجموعة المعارف المهنية الضرورية لممارسة العمل، مثل تقنيات الإنتاج، والسكرتارية وتقنيات المحاسبة، وهذه المعلومات بالإمكان نقلها من فرد لآخر.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.1.2026.12

2. المعارف المعملية: ويقصد بها المهارات والقدرات الذهنية والعقلية للأفراد، وهذه المهارات تحدد قدرة الفرد على التفكير والإبداع والتحليل، وتضم مجموعة المعارف المباشرة في العمل سواء كان عمل انتاجي أو خدمي، فضلاً عن تحقيق التوازن في عملية الإنتاج، والتصميم والبيع، والإدارة والتوجيه، إذ إن كل هذه الأنشطة تحتاج إلى مهارك ومعارف فنية مختلفة.

3. المعارف السلوكية: وترتبط بالقدرات الشخصية للأفراد لذا تسمى بالمعارف الذاتية، وتعني مجموع المواقف والصفات الشخصية التي ترتبط بطريقة ممارسة العامل لنشاطه الإنتاجي، كالترتيب، والدقة والتعاون، والمبادرة ...الخ، وتظهر بطريقة تعامل العامل مع زملائه في موقع العمل، ويمكن تحديد المعرفة السلوكية من خلال التصرف والسلوك السليم، والتعاون مع الآخرين في العمل ومن خلال تلقي المعلومات واستقبالها لمعالجة وإدارة المواقف.

رابعًا: حالات تحسين الكفاءة

يمكن تحسين الكفاءة في الحالات الآتية:(**توفيق ،1999: 81-83)**

الحالة الأولى : تخفيض كلاً من المدخلات والمخرجات وفي الحالة التي تنخفض فيها المخرجات بنسبة اقل من انخفاض المدخلات، ويتم ذلك بإلغاء بعض الأنشطة غير البارزة مع زيادة الاهتمام بالأنشطة ذات الكفاءة الإنتاجية الأكبر.

الحالة الثانية : ثبات المدخلات وزيادة المخرجات: وفي هذه الحالة يتم استعمال نفس الكمية من المدخلات لزيادة المخرجات، ويتحقق ذلك من خلال قيام تلك الوحدة بالاستغلال الأمثل لمواردها وتقليل الهدر إلى أدنى حد ممكن

الحالة الثالثة : تخفيض المدخلات وثبات المخرجات الحالة التي يتم فيها تقليل كمية المدخلات في العملية الإنتاجية للحصول على نفس الكمية من المخرجات، إذ تقوم الوحدة بالتخلص من عناصر الإنتاج الفائضة التي لا تؤثر على حجم المخرجات او الإنتاج المتحقق.

الحالة الرابعة : زيادة كل من المدخلات والمخرجات: الحالة التي تكون فيها نسبة الزيادة في المدخلات أقل من نسبة الزيادة في المخرجات، أي أن الوحدة تقوم بزيادة أحد عناصر الإنتاج المستعملة فالعائد المتوقع إذا زاد عن العائد المستهدف، فيعني ذلك أن تلك الوحدة قد حققت زيادة في الكفاءة.

الحالة الخامسة : تخفيض المدخلات وزيادة المخرجات: وهي الحالة المثالية التي تسعى كل وحدة لتحقيقها، إذ يتم فيها تقليص كمية المدخلات لزيادة المخرجات، أي الوحدة تكون في المرحلة الثالثة من مراحل الإنتاج، والإنتاجية الحدية سالبة وتزايد عناصر الإنتاج، وتلاقياً لنك يتم التخلص من أحد عناصر الإنتاج الفائضة منها يزيد من كمية المخرجات.

الحالة السادسة : ثبات المخرجات مع تقليل المدخلات ويعني التخلص من المدخلات الزائدة وغير المستغلة بشرط أن هذا التخلي لا يترتب عليه حدوث تأثير في كمية المخرجات المتحققة.

بناءً على ما تقدم يمكن القول ان مفهوم الكفاءة يؤكد على أهمية الاستخدام الامثل او الرشيد لمدخلات الانتاج، من خلال الترشيد في استخدام المدخلات او المحافظة عليها وعدم المساس بكميه المخرجات تكون عندها المؤسسة ذات كفاءة في استخدام مواردها ، ويرتبط مفهوم الكفاءة بالكفاءة التشغيل وكفاءة الانتاجية، والكفاءة الادارية، وكفاءة الأداء ويستخدم الباحث هنا مفهوم كفاءة أداء الجامعات العراقية ليعبر عن قدره هذه الجامعات على الاستخدام الامثل للموارد المتاحة لديها في الحصول على اعلى المستويات المطلوبة من المخرجات وبمستويات ذات كفاءة نسبية عالية ومنسجمة مع متطلبات التنمية الاقتصادية, وعليه يستوجب التفريق بين كل من الكفاءة والانتاجية والفعالية.

خامسًا: الفرق بين مفهوم الكفاءة والأداء والفعالية

يُعرف الأداء بأنَّه "مجموعة الأهداف التي تسعى الوحدة الاقتصادية إلى تحقيقها"، أي ان هذا المفهوم يربط بين النشاطات المختلفة والأهداف التي تسعى تلك الوحدة إلى تحقيقها، وهناك من عَرَّفة على أنَّهُ "قدرة الوحدة الاقتصادية على توجيه مواردها المتاحة نحو تحقيق أهدافها، أي إن الأداء هو انعكاس لمدى قابلية الوحدة على استعمال مواردها المالية والبشرية بكفاءة عالية وبنحو يسهم في تحقيق الأهداف المنشودة" . **(Miller,1990: 759)**

كما يُعرف بأنَّه " الإجراءات التي تنفذها الوحدة لإنجاز مهامها ووظائفها الأساسية لتحقيق الربح"، أو هو الطريقة الوحيدة لتكون الأهداف ذات جدوى، ويرى David أن الأداء هو نتائج الأنشطة التي من المفترض أن تحقق الأهداف الموضوعة وهناك مجموعة من المراحل التي ينبغي أن تتكامل مع بعضها لتحقيق أفضل أداء، وهي: **(David, 2001:308)**

1. رسم وتعيين الاستراتيجيات والاهداف التنظيمية.
2. توافر العمالة ذات المهارات والقدرات الجيدة.
3. تقييم الأداء.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.1.2026.12

4. تصحيح الأداء وتنميته.
5. توافق الأداء الفردي مع الأداء الكلي للوحد

يعبر الأداء عن العمليات التي تعكس العلاقة مدى تطور العلاقة بين الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها خلال فتره زمنيه محدده عن طريق إجراء مقارنات بين المخطط له والمتحقق من الاهداف بالاستناد الى مقاييس معينه، فمن منطلق كون الاداء يعبر عن مدى انجاز المهام فانه كمفهوم اقتصر لدى الكثير من الباحثين على المورد البشري دون غيره من الموارد الاخرى، اذ يرى البعض انه يعني "قيام الفرد بالأنشطة والمهام المختلفة التي يتكون منها عمله. **(Peter, 2007: 23)**

لذا فإن اداء المورد البشري وأن كان يمثل جزءاً لا يتجزأ من أداء المؤسسة كله فهو في حقيقه الامر لا يعبر عنه لوحده دون ادراج الموارد الاخرى مادامت المؤسسة تحقق اهدافها من خلال تفاعل مختلف مواردها، أما من حيث منطلق المعالجة الشمولية للمؤسسة يربط الباحثون الاداء بمدى بلوغ الاخيرة اهدافها واحيانا اخرى بمدى الاقتصاد في استخدام مواردها المتميزة بالندرة **(Pascal, , 2011: 8 – 9).**

المطلب الثاني: الانفاق على التعليم

يُعد حجم الإنفاق العام مؤشراً على مدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، كما يعكس طبيعة السلوك المالي للحكومة. ويتجسّد الإنفاق العام في صورة مبالغ مالية تُنفق بهدف تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية متعددة. وقد تعددت التعريفات للإنفاق العام، ومن أبرزها ما يأتي **(Danladi and others,2015 :142):**

يُعَرَّف الإنفاق العام بأنه "المبلغ الذي تدفعه الخزانة العامة بعد الموافقة عليه من قبل السلطات التشريعية، إذ ينفقه الأشخاص العامين لتوفير السلع والخدمات العامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية"، ويشمل الانفاق العام كل من الانفاق على الرواتب والأجور في القطاعات العامة، المشاريع الإنمائية. **(عوض،2003: 23).**

اولًا: مفهوم الانفاق على التعليم

يمكن تعريف الإنفاق على التعليم بأنه: "الوظيفة الإدارية التي تختص بعمليات التخطيط للأموال، والحصول عليها من مصادر التمويل المناسبة لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لأداء الأنشطة خلال فترة معينة". ويتضح من التعريف أن الإنفاق على التعليم يشمل كافة النفقات المالية والعينية من خلال القائمين على تنظيم أمور الدولة اقتصادياً، بهدف توفير الخدمات التعليمية للمواطنين، والتي من شأن توافرها أن تنعكس على زيادة درجة جودة الخدمات التعليمية المقدمة ورفع كفاءة المخرجات التعليمية. **(الدهان، 2010 : 12-14)**

ثانيًا: تقسيمات الإنفاق العام على التعليم

1. من حيث طبيعة الإنفاق

أ- **الإنفاق الجاري:** ويشمل هذه النفقات المتعلقة بالسلع والخدمات المستهلكة، ويشمل ذلك الأجور والرواتب التي يتقاضاها العاملين في هذا القطاع، فضلاً عن نفقات السلع والخدمات والدعم والتحويلات الجارية الأخرى (مثل المزايا الاجتماعية والتوقيفات التقاعدية والاتصالات والتأمين والإيجار) **(فتحي،2012 : 20)**

ب- **الإنفاق الرأسمالي:** هي النفقات المرتبطة بالسلع والخدمات التي يتم استخدامها على فترة زمنية طويلة، مثل المباني والمعدات والأثاث. إذ تستفيد أجيال متعددة من الطلاب من هذا الاستثمار في السلع الرأسمالية لأنها تعد أصولا دائمة بدلاً من الأشياء غير المعمرة التي يتم استهلاكها. خلال فترة زمنية قصيرة نسبيًا، ويؤثر هذا الإنفاق على قدرة المؤسسات التعليمية على استيعاب الطلاب، مما يساعد على تكييف العرض وتوافر الأماكن حسب طلبهم وتوزيع المعدات حسب الحاجة **(المركز،2012 : 26)**

2. من حيث الجهة القائمة بالإنفاق: (داود،2012 ، 248)

الإنفاق العام: ويعني ان الحكومة تتحمل كافة النفقات الخاصة بالمستلزمات والخدمات المتعلقة بالقطاع التعليمي وهذه الأموال تدفع بشكل مباشر من الميزانية العامة، وتقوم الحكومات بثلاثة وظائف من خلال إنفاقها العام على التعليم وهي: **(المركز،2012 : 71)**

- سن القوانين الوطنية للتعليم ومراقبة تنفيذها وتقييم نتائجها.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.1.2026.12

- توفير التمويل الفعال للتعليم (ضروري لأي نوع من التعليم أو في أي مستوى من التعليم، بما في ذلك المساعدة الفعالة للتعليم الخاص أو العالي أو الثانوي).
- إدارة نظام التعليم العام، أي التأكد من توفر عدد كافي من المدارس والمعلمين والكتب المدرسية والمواد التعليمية والأثاث والبنية التحتية عند الحاجة.

ثالثاً: أشكال الإنفاق العام على التعليم

يتخذ الإنفاق على التعليم صورا وأشكالا مختلفة يمكن تصنيفها كالاتي: **(الاعرجي،2012 : 5-6)**

1. نفقات العمل: يقصد بها جميع أنواع النفقات للعاملين في قطاع التعليم، بما في ذلك النفقات المتعلقة بقيمة عمل الطلاب في الأنشطة التعليمية، ويمكن تقسيمها إلى.

أ- **نفقات عمل الطالب:** وهي النفقات المتعلقة بالأنشطة الطلابية، حسب مستوى ونوع التدريب. أي بغض النظر عما إذا كانت هذه الأنشطة عبارة عن أنشطة تعليمية ذاتية أو أنشطة تعليمية للأفراد داخل المؤسسات التعليمية، إذ يمثل صعوبة في قياس حجم العمل أو تقييم قيمة هذا العمل، لأن العمل المبذول من قبل الطالب في العملية التعليمية لا يقابله اجر معين ولذلك تعد هذه الأجور من نوع خاص من النفقات ترتبط بعمل الطالب.

ب- **نفقات عمل المعلم:** هذه تلك النفقات المتعلقة برواتب المعلمين في المؤسسات التعليمية. وتحديد هذه النفقات ضروري لتحديد مستوى الإنفاق في قطاع التعليم، فهي ليست العامل الأساسي في إنتاج هذا القطاع فحسب، بل هي الركيزة الأساسية لترشيد الإنفاق وسبل السيطرة عليه من حيث تكلفة التعليم للطلاب، ومن حيث الضغط المتولد على ميزانية الدولة.

2. النفقات المادية: وهي النفقات المتعلقة بالموارد التعليمية قصيرة المدى، مثل القرطاسية والمواد المستخدمة في المختبرات وتكاليف الطاقة وكذلك النفقات طويلة المدى مثل رأس المال الثابت المستخدم في قطاع التعليم. وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن تقسيم التكاليف المادية المذكورة أعلاه إلى نفقات تتعلق بعمل الطالب ونفقات تتعلق بعمل المعلم. ثالثاً : العوامل المؤثرة في الإنفاق العام على التعليم لقد أثرت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية على المؤسسات التعليمية استدعت مزيد من الإنفاق على هذه المؤسسات التعليمية وفي كل الدول وبحسب امكانياتها الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الثاني: واقع وتحليل كفاءة الإنفاق على الجامعات العراقية خلال المدة 2018- 2023

المطلب الأول: تحليل مدخلات بعض الجامعات العراقية خلال مدة البحث.

أولًا: تحليل مدخلات الجامعة المستنصرية خلال مدة البحث.

يتبين من الجدول (1) ان اعداد الطلبة المقبولين في الجامعة المستنصرية بلغت (9409) طالباً خلال العام الدراسي 2018-2019، ثم انخفض بنسبة قليلة ليبلغ (9149) طالبا للعام الدراسي 2019-2020 نتيجة لتدني نسب النجاح في الدراسة الاعدادية الا انه ارتفع ليصل الى (14271) للعام الدراسي 2020-2021 والذي يعد اعلى معل قبول خلال مدة الدراسة نتيجة لارتفاع نسب النجاح في الدراسة الاعدادية بسبب قيام وزارة التربية بتقليص المناهج الدراسية بسبب انعكاسات اثار كوفيد-19 والتي أثرت على سير العملية التعليمية في الجامعات والمدارس في العراق بشكل خاص، ثم انخفض فيما بعد ليصل الى (9817) طالبا في العام الدراسي 2022-2023.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.1.2026.12

جدول (1) تطور مسار مدخلات الجامعة المستنصرية خلال مدة الدراسة

الجامعة	السنة	الطلبة المقبولين	الطلبة الموجودين	الهيئة التدريسية	الموظفين	اجمالي النفقات الفعلية
المستنصرية	2018-2019	**9409**	37664	3666	3446	405،748،599،163
	2020 - 2019	**9149**	40403	3727	3378	405،748،599،163
	2021 - 2020	**14271**	45514	3557	3318	731،028،884،151
	2022 - 2021	**9885**	47002	3638	3393	407،873،790،151
	2023 - 2022	**9817**	45851	4300	4236	703،711،578،192

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة قسم الإحصاء والمعلوماتية.

أما الطلبة المتواجدين في الجامعة المستنصرية ولكافة المراحل الدراسية فقد بلغ عددهم قرابة (37664) طالبا وطالبة للعام الدراسي 2018- 2019 ثم ارتفع بنسبة قليلة ليصل الى (40403) للعام الدراسي 2019-2020 ثم اخذ بالارتفاع مجددا ليبلغ (45514) طالبا ويأتي هذا الارتفاع كنتيجة لارتفاع عدد الطلبة المقبولين في الجامعات كافة للعام الدراسي 2020-2021، ثم انخفض بعد ذلك ليصل الى (45851) طالبا للعام الدراسي 2022- 2023.

وفيما يتعلق بعدد اعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة المستنصرية فقد بلغ عددهم قرابة (3666) تدريسياً ثم ارتفع قليلا ليصل الى (3727) نتيجة لحصول بعض الموظفين على شهادات عليا وتحولهم من موظفين إلى تدريسيين وحصول البعض على تعيينات مكنتهم من ممارسة دور الاستاذ الجامعي, إلا أن هذا العدد انخفض في العام الدراسي (2019- 2020) ليصل الى (3557) تدريسياً (**2021-2022**) ثم ارتفع في العام الدراسي (**2022-2023**) ليصل الى (4300) نتيجة لقيام الحكومة بتعيين عدد كبير من حملة الشهادات العليا في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

أما اجمالي النفقات العامة على جامعة بغداد فبلغت في العامين الدراسيين 2018-2019 و 2019 -2020 قرابة (405،748،599،163) دينار ثم ارتفع في العام الدراسي 2020-2021 نتيجة لوجود مشاريع استراتيجية لدى الجامعة مخطط لها والوزارة ملتزمة بتمويل تلك المشاريع لتصل الى (731،028،884،151) دينار ثم استمر في الانخفاض ليبلغ في عام 2022- 2023 قرابة (703،711،578،192) دينار.

ثانيا: تحليل مدخلات جامعة تكريت خلال مدة البحث.

يتبين من الجدول (2) ان عدد الطلبة المقبولين في جامعة تكريت للعاد الدراسي 2018- 2019 بلغ قرابة (8984) طالبا ثم انخفض في العام الذي يليه ليبلغ (7935) خلال العام الدراسي 2019-2020 طالبا ثم ارتفع بعد ذلك ليصل الى (13575) للعام الدراسي 2020-2021 نتيجة لارتفاع نسبة النجاح في الدراسات الاعدادية لذلك العام. ثم انخفضت بعد ذلك لتصل الى (8466) طالبا خلال العام الدراسي 2021- 2022 الا انها عاودت الارتفاع مجددا لتصل الى (11263) طالب خلال العام الدراسي 2022- 2023.

جدول (2) تطور مسار مدخلات جامعة تكريت خلال مدة الدراسة

الجامعة	السنة	الطلبة المقبولين	الطلبة الموجودين	الهيئة التدريسية	الموظفين	اجمالي النفقات الفعلية
تكريت	2018-2019	**8984**	30587	2037	2306	103.899.829.071
	2020 - 2019	**7935**	30601	2066	2248	103.899.829.071
	2021 - 2020	**13575**	36128	2148	2444	107.147.634.709
	2022 - 2021	**8466**	36071	2216	2304	107.147.634.709
	2023 - 2022	**11263**	36305	2449	2655	145.844.054.651

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة قسم الإحصاء والمعلوماتية.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.1.2026.12

وفيما يتعلق بعدد الطلبة الموجودين في جامعة تكريت فقد بلغ عددهم قرابة (30587) طالباً في العام الدراسي 2018- 2019 ثم بقي حول هذا العدد لغاية العام الدراسي 2020-2021 اذ ارتفع ليصل الى (36128) طالبا وتعزى هذه الزيادة الى ارتفاع مدخلات الجامعات بشكل عام نتيجة لارتفاع عدد الطلبة الناجحين في الدراسة الاعدادية وبقي قريبا من هذا العدد لغاية انتهاء العام الدراسي 2022-2023 اذا سجلت اعداد الطلبة المتواجدين في جامعة تكريت قرابة (36305) طالب وطالبة.

اما عدد اعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة فقد بلغ عددهم (2037) تدريسياً في العام الدراسي 2018- 2019 ثم ارتفع في العام الدراسي 2020-2021 ليصل الى (2148) تدريسياً واستمر في الارتفاع ليصل الى (2449) في العام الدراسي 2022-2023 وتاتي هذه الزيادة نتيجة للتعينات الاخيرة التي قامت بها الحكومة العراقية بتشغيل اكبر شريحة من حملة الشهادات العليا بحسب الاحتياجات الفعلية للجامعات العراقية.

اما المدخل الاهم وهو النفقات الحكومية على الجامعات العراقية فقد بلغ اجمالي النفقات الحكومية على جامعة تكريت قرابة (103.899.829.071) دينار في العام الدراسي 2018- 2019 ثم استمر حول هذا المعدل لغاية العام الدراسي 2022-2023 اذ ارتفع الى (145.844.054.651) دينار ويأتي هذا الارتفاع كترجمة لسياسة الوزارة في دعم التعليم العالي والبحث العلمي ومحاولة انشاء بنى تحتية قادرة على استيعاب الاعداد الجديدة من الطلبة المقبولين في الجامعات كافة.

ثالثا: تحليل مدخلات جامعة ديالى خلال مدة البحث.

يتبين من الجدول (3) ان عدد الطلبة المقبولين في جامعة ديالى للعام الدراسي 2018- 2019 بلغ قرابة (6394) طالبا ثم انخفض في العام الذي يليه ليبلغ (5933) خلال العام الدراسي 2019-2020 طالبا ثم ارتفع بعد ذلك ليصل الى (8760) للعام الدراسي 2020-2021 نتيجة لارتفاع نسبة النجاح في الدراسات الاعدادية لذلك العام. ثم انخفضت بعد ذلك لتصل الى (6449) طالبا خلال العام الدراسي 2022- 2023.

جدول (3) تطور مسار مدخلات جامعة ديالى خلال مدة الدراسة

الجامعة	السنة	الطلبة المقبولين	الطلبة الموجودين	الهيئة التدريسية	الموظفين	اجمالي النفقات الفعلية
ديالى	2018-2019	**6394**	23861	1376	1742	62.654.491.513
	2020 - 2019	**5933**	24943	1444	1675	61.671.107.030
	2021 - 2020	**8760**	27728	1455	1705	66.066.632.645
	2022 - 2021	**5272**	26887	1479	1695	66.066.632.645
	2023 - 2022	**6449**	26648	1706	1967	89.818.240.148

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة قسم الإحصاء والمعلوماتية.

اما الطلبة المتواجدين في جامعة ديالى ولكافة المراحل الدراسية فقد بلغ عددهم قرابة (23861) طالبا وطالبة للعام الدراسي 2018- 2019 ثم ارتفع بنسبة قليلة ليصل الى (24943) للعام الدراسي 2019-2020 ثم اخذ بالارتفاع مجددا ليبلغ (27728) طالبا ويأتي هذا الارتفاع كنتيجة لارتفاع عدد الطلبة المقبولين في الجامعات كافة للعام الدراسي 2020-2021، ثم انخفض بعد ذلك ليصل الى (26648) طالبا للعام الدراسي 2022- 2023.

وفيما يتعلق بعدد اعضاء الهيئة التدريسية في جامعة ديالى فقد بلغ عددهم قرابة (1376) عضوا في العام الدراسي 2018- 2019 من مختلف حملة الشهادات والالقاب العلمية ثم ارتفع قليلا ليصل الى (1444) للعام الدراسي 2019-2020 نتيجة لتعيين عدد قليل من الحاصلين على الشهادات العليا على ملاك وزارة التعليم العالي والبحث العلمي, الا انه ارتفع في العام الدراسي (**2022-2023**) ليصل الى (1706) نتيجة لقيام الحكومة بتعيين عدد كبير من حملة الشهادات العليا في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.1.2026.12

اما اجمالي النفقات العامة على جامعة ديالى فبلغت في العام الدراسي 2018-2019 قرابة (62.654.491.513) دينار ثم ارتفع في العام الدراسي 2020-2021 نتيجة لتراجع العوائد المالية للدولة بسبب اثار كوفيد-19 لتصل الى (66.066.632.645) دينار ثم ارتفع بعد ذلك ليبلغ في عام 2022- 2023 قرابة (89.818.240.148) دينار في عام 2022- 2023.

المطلب الثاني: تحليل مخرجات بعض الجامعات العراقية خلال المدة 2018- 2023

أولاً: تحليل مخرجات الجامعة المستنصرية خلال مدة البحث.

يوضح الجدول (4) اهم المخرجات التي تقدمها الجامعة المستنصرية والتي تمثل حصيلة النتاجات العلمية والبحثية والمجتمعية والتي تساهم في اضافة نوعية جديدة للمجتمع ويبين الجدول ان عدد الطلبة الخريجين من حملة شهادة البكالوريوس للعام الدراسي 2018- 2019 بلغ قرابة (6760) طالب وطالبة ولمختلف التخصصات العلمية والانسانية والاجتماعية، ارتفع هذا العدد ليصل الى (8156) طالباً خلال العام الدراسي 2020-2021، الا انه ترجع قليلاً خلال العام الدراسي 2022- 2023 ليصل الى (7536) طالبا وطالبة. وكما مبينة في الشكل البياني (1).

جدول (4) مسار تطور مخرجات الجامعة المستنصرية خلال المدة (2018- 2023)

الجامعة	السنة	خريجي الاولية	خريجي العليا	الندوات والمؤتمرات	عدد المجلات
المستنصرية	2018-2019	6760	898	172	21
	2019 - 2020	8068	666	133	21
	2020 - 2021	8156	1226	74	21
	2021 - 2022	8008	1288	147	21
	2022 - 2023	7536	1461	53	21

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة قسم الإحصاء والمعلوماتية.

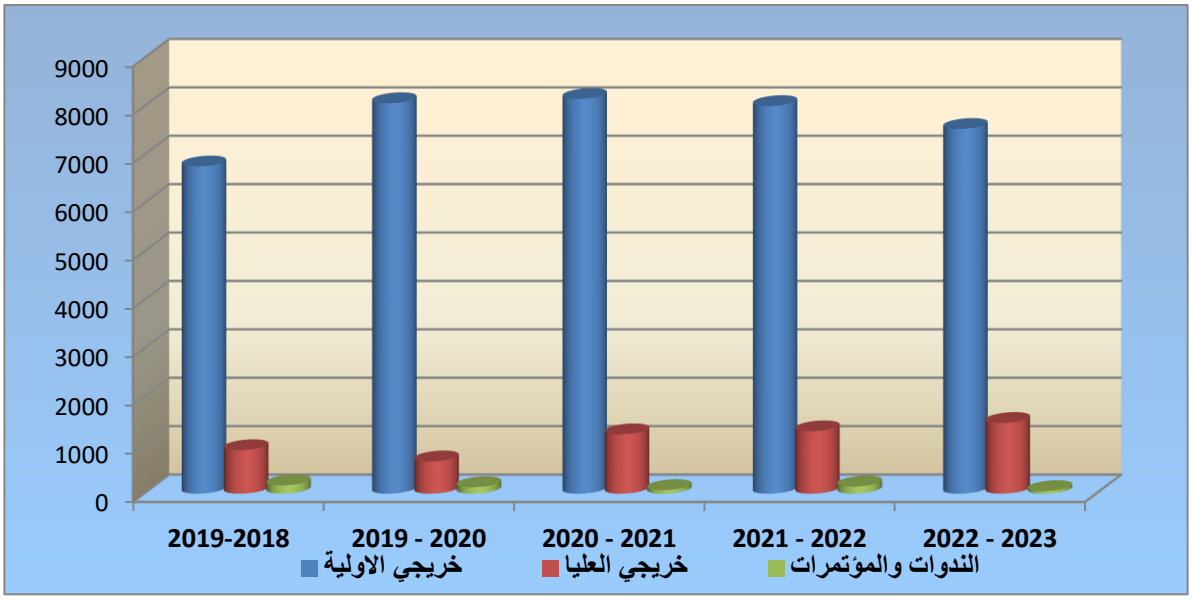

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد بيانات الجدول (4)

شكل (1) مسار تطور مخرجات الجامعة المستنصرية خلال مدة الدراسة

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.1.2026.12

أما خريجي جامعة بغداد من حملة الشهادات العليا لبرنامجي الماجستير والدكتوراه فقد بلغ عدد للعام الدراسي 2018- 2019 قرابة (898) حاصلا على شهادة علي الماجستير والدكتوراه، ثم ارتفع فيما بعد ليصل الى (1288 و 1461) خلال العامين الدراسيين 2021-2022 و 2022- 2023 على التوالي.

وفيما يتعلق بعدد البحوث العلمية المنشورة في المجلات التابعة الى جامعة بغداد والبالغ عددها (21) مجلة علمية طيلة مدة الدراسة وفي مختلف التخصصات فقد بلغ عددهم (172) بحثا في العام الدراسي 2018- 2019 ثم انخفض هذا النتاج العلمي ليصل الى (147) بحثا في العام الدراسي 2021- 2022 ثم انخفض مجدداً في العام الدراسي 2022- 2023 ليصل الى (53) بحثاً.

ثانيا: تحليل مخرجات جامعة تكريت خلال مدة البحث.

يبين الجدول (5) عدد الطلبة الخريجين من حملة شهادة البكالوريوس في جامعة تكريت للعام الدراسي 2018- 2019 البالغ عددهم قرابة (5418) طالب وطالبة ولمختلف التخصصات العلمية والانسانية والاجتماعية، ارتفع هذا العدد ليصل الى (6179) طالباً خلال العام الدراسي 2019-2020 ثم ارتفع مجددا ليصل الى (6565) طالبا خلال العام الدراسي 2021-2022 وهو اعلى معدل خلال مدة الدراسة، الا انه ترجع قليلاً خلال العام الدراسي 2022- 2023 ليصل إلى (6371) طالباً وطالبة.

جدول (5) مسار تطور مخرجات جامعة تكريت خلال المدة (2018- 2023)

الجامعة	السنة	خريجي الاولية	خريجي العليا	الندوات والمؤتمرات	عدد المجلات
تكريت	2018-2019	5418	997	16	17
	2020 - 2019	6179	959	15	17
	2021 - 2020	7115	1046	74	17
	2022 - 2021	6565	1281	283	17
	2023 - 2022	6371	1873	346	17

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة قسم الإحصاء والمعلوماتية.

اما خريجي جامعة تكريت من حملة الشهادات العليا لبرنامجي الماجستير والدكتوراه فقد بلغ عدد للعام الدراسي 2018- 2019 قرابة (997) حاصلا على شهادة علي الماجستير والدكتوراه، ثم ارتفع فيما بعد ليصل الى (1281 و 1873) خلال العامين الدراسيين 2021-2022 و 2022- 2023 على التوالي. وكما مبين في الشكل البياني (2).

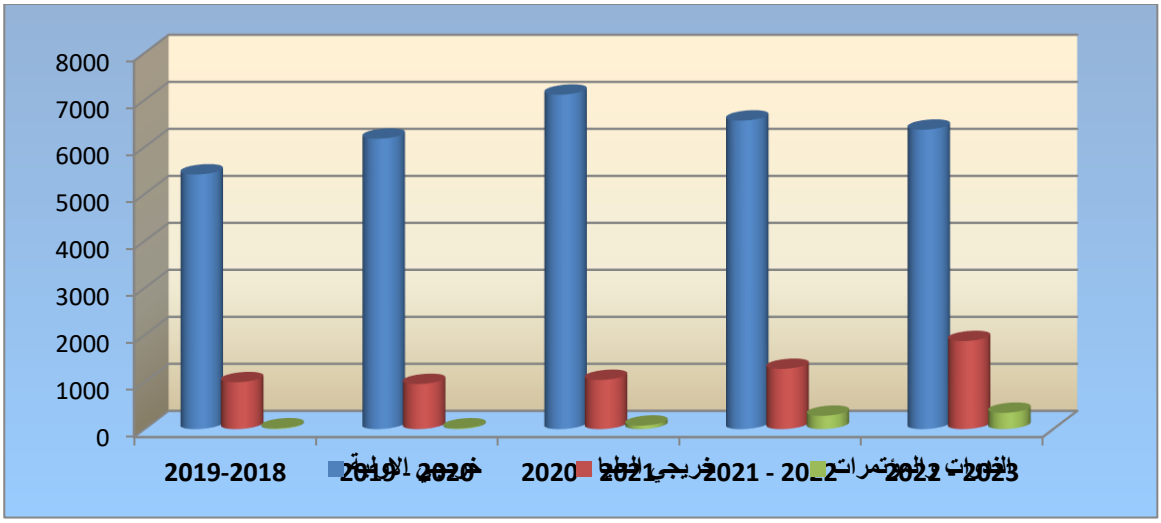

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد بيانات الجدول (5)

شكل (2) مسار تطور مخرجات جامعة تكريت خلال مدة الدراسة

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.1.2026.12

وفيما يتعلق بعدد المؤتمرات والندوات العلمية التي اقيمت في جامعة تكريت فقد بلغ عددهم (16) ندوة علمية او مؤتمرا محليا او دوليا في العام الدراسي 2018- 2019 ثم ارتفع هذا النتاج العلمي بشكل كبير ليصل الى (283) مؤتمرا وندوة علمية في العام الدراسي 2021- 2022 ثم ارتفع مجدداً في العام الدراسي 2022- 2023 ليصل الى (346) مؤتمرا وندوة علمية.

ثالثا: تحليل مخرجات جامعة ديالى خلال مدة البحث.

يبين الجدول (6) عدد الطلبة الخريجين من حملة شهادة البكالوريوس في جامعة ديالى للعام الدراسي 2018- 2019 البالغ عددهم قرابة (4354) طالب وطالبة ولمختلف التخصصات العلمية والانسانية والاجتماعية، ارتفع هذا العدد ليصل الى (5465) طالباً خلال العام الدراسي 2019-2020 ثم ارتفع مجددا ليصل الى (5949) طالبا خلال العام الدراسي 2021-2022 وهو اعلى معدل خلال مدة الدراسة، الا انه ترجع قليلاً خلال العام الدراسي 2022- 2023 ليصل الى (4920) طالبا وطالبة.

جدول (6) مسار تطور مخرجات جامعة ديالى خلال المدة (2018- 2023)

الجامعة	السنة	خريجي الاولية	خريجي العليا	الندوات والمؤتمرات	عدد المجلات
ديالى	2018-2019	4354	338	810	11
	2020 - 2019	5465	300	582	11
	2021 - 2020	5692	408	1283	11
	2022 - 2021	5949	513	1134	11
	2023 - 2022	4920	763	1304	11

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة قسم الإحصاء والمعلوماتية.

اما خريجي جامعة ديالى من حملة الشهادات العليا لبرنامجي الماجستير والدكتوراه فقد بلغ عدد للعام الدراسي 2018- 2019 قرابة (338) حاصلا على شهادة علي الماجستير والدكتوراه، ثم ارتفع فيما بعد ليصل الى (513 و 763) خلال العامين الدراسيين 2021-2022 و 2022- 2023 على التوالي. وكما مبين في الشكل البياني (3).

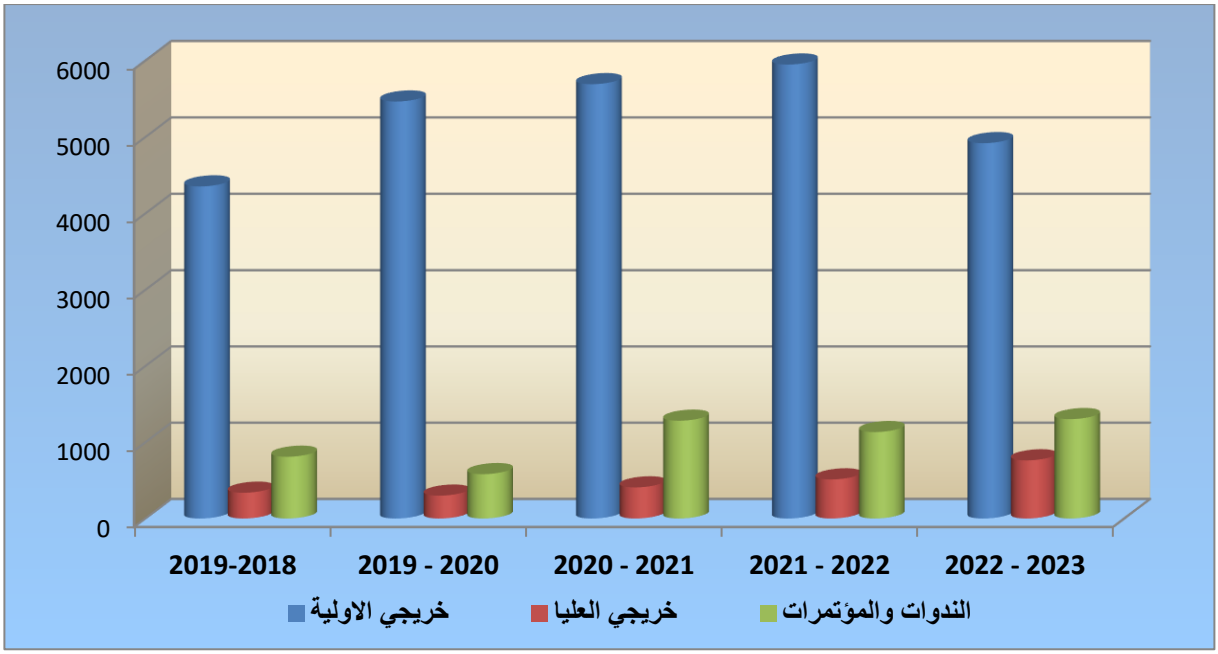

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد بيانات الجدول (6)

شكل (3) مسار تطور مخرجات جامعة ديالى خلال مدة الدراسة

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.1.2026.12

وفيما يتعلق بعدد المؤتمرات والندوات العلمية التي اقيمت في جامعة ديالى فقد بلغ عددهم (810) ندوة علمية او مؤتمرا محليا او دوليا في العام الدراسي 2018- 2019 ثم ارتفع هذا النتاج العلمي ليصل الى (1134) مؤتمرا وندوة علمية في العام الدراسي 2021- 2022 الا انه ارتفع مجدداً في العام الدراسي 2022- 2023 ليصل الى (1304) مؤتمرا وندوة علمية.

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

1. أثبتت الدراسة صحة الفرضية التي تشير إلى وجود تأثير إيجابي للإنفاق الحكومي على مستويات الكفاءة، حيث يساهم هذا الإنفاق في تعزيز درجة الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في الجامعات المشمولة بالعينة.
2. يرتبط مفهوم الكفاءة ارتباطاً وثيقاً بجوهر المشكلة الاقتصادية المتمثلة في كيفية تخصيص الموارد المحدودة لتلبية الحاجات والرغبات المتعددة والمتجددة للأفراد. ويتحقق الإنفاق العام الرشيد من خلال تعظيم المنفعة وتقليل التكاليف، ما يعني أن قدرة الدولة على التوسع في الإنفاق العام يجب أن تنسجم مع قدراتها الإنتاجية الفعلية لضمان تحقيق الفاعلية والكفاءة في تخصيص الموارد.
3. لا يلتزم الإنفاق العام في معظم الدول النامية، ومنها العراق، بالمعايير الموضوعية لكفاءة الإنفاق، والتي تتضمن أولاً ضرورة أن يسفر الإنفاق عن منافع تفوق تكاليفه، وأن يسهم في تحسين رفاهية بعض الأفراد دون الإضرار بغيرهم. وثانياً، ينبغي أن يتحقق التخصيص الأمثل للإنفاق من خلال توزيع الموارد عبر الزمن بين الاستهلاك والاستثمار، إلى جانب التخصيص القطاعي بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة، والتخصيص الجغرافي بين المناطق المتنوعة. إن غياب هذه الشروط يفسر ارتفاع معدلات الهدر وسوء إدارة الموارد في هذه الدول.
4. تميز الانفاق على التعليم في العراق بانخفاضه الملحوظ مقارنة بمستوى التخصيصات الموجه للتعليم الجامعي في دول العالم النامية والمتقدمة كما شهد نسب التخصيص بين الجامعات العراقية تفاوت ملحوظ اذا استحوذت الجامعة المستنصرية على المرتبة الأولى تليها جامعة تكريت وحصلت جامعة ديالى على اقل نسبة من التخصيصات.
5. شهد التعليم العالي في العراق انخفاض ملحوظ في الكفاءة النوعية الخارجية نتيجة لضعف التوافق بين مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل، في شهدت الكفاءة الكمية الداخلية ارتفاعا ملحوظا نتيجة لزيادة قدرة النظام التعليمي على إنتاج أكبر عدد من الخريجين مقابل العدد الكلي من الطلاب المقبولين في النظام، أي ارتفاع نسبة المخرجات إلى المدخلات فيجميع المراحل التعليمية.

ثانيا: التوصيات

1. ضرورة توفير التمويل الكافي لتلبية متطلبات التعليم العالي، وذلك من خلال تنويع مصادر الإيرادات العامة، لاسيما عبر إصلاح النظام الضريبي، وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية كمصدر رئيسي للإنفاق على التعليم، مع مراعاة توجيه الموارد بشكل عادل نحو المحافظات والفئات الأكثر حاجة.
2. ينبغي على وزارة التعليم العالي ورئاسات الجامعات العراقية دراسة الأسباب التي أدت إلى تدني الكفاءة النسبية لدى بعض الجامعات والعمل على معالجة العوامل التي تقف وراء هذا التراجع. كما يُوصى بتحليل العوامل التي ساهمت في تحقيق الكفاءة الكاملة لدى الجامعات الأخرى، واعتمادها كنماذج ناجحة يمكن للجامعات الأقل كفاءة الاسترشاد بها للوصول إلى مستويات أعلى من الأداء والكفاءة النسبية.
3. ضرورة الاهتمام بالبنية التحتية الجامعية وزيادة المساحات الخضراء مما ينعكس ايجابا على مؤشرات الاداء الجامعي ورفع مستوى الجامعات ضمن التصنيفات العالمية.
4. ضرورة اجراء التقييم الدوري لأداء الجامعات لقياس الكفاءة النسبية لكلياتها للوقوف على المسارات الصحيحة لها وتقديم الحلول الناجحة لتصحيح الانحرافات الحاصلة في الاداء.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.1.2026.12

Funding

None

Acknowledgement

None

Conflicts of Interest

The author declares no conflict of interest.

Arabic References:

عوض فاضل إسماعيل، نظرية الإنفاق الحكومي دراسة في جوانبه القانونية والمالية والاقتصادية، بغداد، ط1، المكتبة الوطنية للفهرسة والنشر، 2003، ص23.

فتحي السيد يوسف عبد المجيد، دور الإنفاق الحكومي في رفع كفاءة التعليم - الحالة المصرية بالمقارنة ببعض التجارب الدولية ، جامعة القاهرة ، مصر ،2012 ، ص 20.

المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج ، اقتصاديات التعليم، المركز العربي للبحوث التربوية ، الكويت،2012، ص 26.

داود عبد الجبار احمد ، دراسة وتحليل اثر مستوى الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي في حجم الإنفاق على التعليم العالي في العراق للمدة (1995-2009) ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 18، العدد 67، ، 2012 ، ص 248 .

كاظم سعد الاعرجي، الدخل القومي والإنفاق على التعليم ،المجلة العراقية للعلوم الادارية ، جامعة كربلاء ، المجلد 8 ، العدد 81 ،كربلاء ، العراق ، 2012 ، ص 5-6 .

بن جدو ، محمد الامين (2013)، دور" إدارة الكفاءات في تحقيق استراتيجية التميز"، رسالة ماجستير ، الجزائر،جامعة سطيف ص 3-4

ماضي محمد توفيق (1999)، " إدارة الإنتاج والعمليات مدخل اتخاذ القرارات"، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية. ص 81-83.

محمد الدهان، (2010)، مصدر سابق، ص 12-14

English References:

J.D.Danladi and others(2015) "Government Expenditure and Its Implication for Economic Growth Evidence from Nigeria Evidence from Nigeria' 'Journal of Economic and Sustainable Development ,Nigeria, Vol.6, No.18, , P142.

Farrell . M. J. (1957), "The Measurement of Productive Efficiency". Journal of the Royal Statistical Society, A , 120 , NO. 3 .P.254

Miller Kent & Bromiley Philip, Strategic risk and corporate performance: an Analysis of

David, Freder(2001), Strategic Management Concept Casis, 8th ed, Prentice – Hall, Englewood , New Jersey.p. 308

Peter Drucker, People and performance, Harvard Business School Press, 2007, p: 23.

Pascal Delorme and Olivier Chatelain, "The Role and Use of Performance Measurement Indicators", Policy Steering, Aid Delivery Methods Programme (ADM), European Commission, February 2011, P.8 & 9, at: http://www.dochas.ie/Shared/Files/Measurement.pdf